



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الأحد

26-25-24 ذو القعدة 1435 – 19-20-21 سبتمبر 2014





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
6	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
25	حقوق الإنسان فى العالم



الجمعية الوطنية لحقوق



اعتبرت ما جرى سلوكاً سيئاً وانتهاكاً لحقوق الطفولة "حقوق الإنسان" تدعو للتحري عن مصور "طفلة الشيشة"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 24 ذو القعدة 1435 هـ - 19 سبتمبر 2014م

<http://sabq.org/M1lgde>

بدر الروقي - سبق - الرياض:
دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من يتعرف على مصور فيديو ظهرت فيه طفلة اسمها "سما" وهي تتعاطى "الشيشة" وتقوم بتصويرها فتاة تُلقنها بعض العبارات، واستنكرت الجمعية مثل هذه التصرفات التي تجعل من الأطفال أداة سخرية وضحك وتطبيعهم على سلوك محرم.
كما أعربت عن قلقها من انتشار مقاطع يقف وراءها أشخاص معدومو الإنسانية يقومون بالضحك على الأطفال عبر تصويرهم بلا مبالاة واستشعار المسؤولية.
وقال الأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري: "نشجب ونستنكر مثل هذا التصرفات غير المهذبة الخارجة عن الدين والذوق العام والتي تُربي الأطفال والنشء على طبائع وخيمة فضلاً عن الأضرار التي قد تلحق بالطفلة نظير تعاطيها الشيشة".
وأضاف: "مثل هذا السلوك انتهاك لحقوق الطفولة والسعودية من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حقوق الطفل وهذا يُدرج ضمن حالات الإيذاء الذي نص عليها نظام الحماية من الإيذاء كما أنه يمثل عدم احترام لنعمة الأطفال التي حُرّم منها الكثيرون".
وبعبارة غاضبة تساءل: "هل أصبح الأطفال الأبرياء زينة الحياة أداة سخرية وأضحكة لبعض الأمهات والآباء غير المنضبطين ولو ثبت أنهم غير أصحاء تُسحب منهم الحضانة مع عقوبات أخرى نصّ عليها النظام من سجن وغرامات مالية".
ونادى من يتعرف على هذا المقطع إذا كان من ظهر به سعوديون أن يسارع بالإبلاغ عنهم لتقديمهم للجهات المعنية لمحاسبتهم.



الرياض: طفل وأخته يلجآن للمسجد جراً تعنيف والدهما وطرده الدائم لهما

المصدر: جريدة أخبار 24 السبت 25 ذو القعدة 1435 هـ - 20 سبتمبر 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/186703>

كشفت شرطة حي السويدى بالرياض عن تقدم طالبة جامعية إليها مشككية قيام والدها بتعنيف أحويها الصغيرين وطردهما الدائم من المنزل منذ عودتهما من المدرسة إلى منتصف الليل، مشيرة إلى قيامها بتوقيف والد الطفليْن على ذمة القضية.

وكانت الطالبة قد أوضحت في شكواها أن أختها وأخاها يبلغان من العمر ١٢ و ١١ عاماً، وأنهما يلجان إلى قضاء النهار بأكمله داخل المسجد الخاص بالحي الذي يسكنون فيه، ذاكرة أن والدها منفصل عن والدتها منذ أعوام وأنه يقوم بضربهم كل يوم وطردهم من المنزل.

وتابعت: "والدي دائم التعنيف لنا، وقد وضعنا في دار منذ أن كنا أطفالاً، والآن يعيد الكرة بأخوي الصغيرين، ما اضطرني لتقديم شكوى ضده"، لافتة إلى أنها كانت خائفة على أحويها من التعرض للذى أو التحرش، كونها وحيدتين ووالدها لا يعلم عنهما شيئاً.

من جانبه، قال المدير العام للحماية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور محمد الحربي وفقاً لصحيفة "سبق" إنه تم إيداع الطفليْن بدار الحماية في الرياض، مشدداً على ضرورة الإبلاغ عن أي حالة عنف لمركز البلاغات أو جمعية حقوق الإنسان.

يذكر أن مصدراً أميناً كشف أن والد الطفليْن سبق أن سُجن قبل سنتين، بسبب تعنيفه أطفاله في قضية مشابهة، فيما أُحيلت هذه القضية إلى هيئة الادعاء والتحقيق.

اليوم

حقوق الإنسان: ليس هناك ما يمنع سكن العزاب بـ "الأحياء"

المصدر: جريدة اليوم الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014 م

<http://www.alyaum.com/article/4015810>

محمد الذبياني - الجبيل

أكد الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمستشار القانوني خالد فاخري لـ "اليوم" أنه لا يوجد نظام يلزم تحديد سكن للعزاب خارج الأحياء الخاصة بسكن العوائل، وأن ما يجري أحيانا في بعض المناطق يخالف النظام.

وأضاف في حديثه: إن ما يحدد هذا الأمر هو الاشكاليات التي تقع أحيانا من هذا الإجراء، مما يدفع لإبعاد سكن العزاب عن الأحياء العائلية، كما أن الأمر لا يعدو كونه تنظيماً واجتهاداً من بعض الجهات، واصفاً تدخل أو تحديد بعض الجهات لمواقع معينة بأنه "تدخل في أملاك الغير" وهذا يتنافى مع الأنظمة.

ولفت إلى أن سكن العزاب محصور في أماكن معينة، وغالبا هي التي تكثر بها الشركات، ويوجد بها أعداد من القادمين من خارج المنطقة، واستشهد بشركة ارامكو وأنها خصصت جزءاً للعزاب داخل الحي الخاص بها. وبين الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان أن أصحاب العقارات هم من يصنعون هذا النظام بحكم أن العقار عقارهم، كما أن نظام التأجير خيارى للمؤجر وهو من يحدد من يسكن في ملكه.

ويرى فاخري أنه يجب عند تحديد مواقع خاصة بالعزاب أن تكون هناك ضرورة لذلك، ويجب الاهتمام بالأحياء السكنية التي يقطن بها عزاب من قبل البلديات أو الجهات الأخرى، فهي مثلها مثل الأحياء الأخرى والتي تحتاج إلى اهتمام ونظافة وتزويدها بالخدمات العامة وغيرها من الضروريات التي تساعد على العيش والحياة الهنيئة.



تضارب في حقوق الإنسان: الجمعية تحذر من إلغاء دورها.. و الهيئة تؤكد وحدة الهدف

المصدر: جريدة الشرق الاحد 26 ذو القعدة 1435هـ - 21 سبتمبر 2014م
<http://www.alsharq.net.sa/2014/09/21/1222052>

الدمام – إبراهيم اللويم
اتهمت مصادر في جمعية حقوق الإنسان، غير الرسمية، هيئة حقوق الإنسان، الرسمية، بالتدخل في قضايا تباشرها الجمعية وحذرت من تأخر النظر في القضايا الحقوقية بسبب الازدواجية والتضارب.
وقال مصدر في جمعية حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إن الهيئة تتدخل في مسؤوليات الجمعية وفي قضايا تباشرها ما يعد إلغاءً لدورها.
واعتبر المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن مسؤوليات الجهتين غير واضحة، منبها إلى أن التداخل يؤدي لتأخير حل كثير من القضايا.
ولم يمنع تقدير رئيس الجمعية في الشرقية، الدكتور عبدالجليل السيف، لدور الهيئة من انتقاد التداخل في المهام والمسؤوليات.
وقال السيف لـ «الشرق» إن الجمعية تقدر عمل الهيئة من حيث المهام والمسؤوليات التي تقوم بها ولكن لا يمكن للجمعية التدخل في علاج قضية تُعالج من الهيئة تفادياً للتضارب والازدواجية من قبل الجهتين.
وأوضح «الجمعية تستقبل جميع الشكاوى التي ترد إليها من قبل المواطنين، وعندما يتم التأكد من أن هذا المتقدم سبق له أن تقدم بشكاوى إلى الهيئة نطلب منه الاستمرار في تواصله مع الهيئة من أجل حل فضيلته» منعاً للازدواجية.
في المقابل، شدد المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، إبراهيم الشدي، على أن الهدف واحد وإن اختلفت الآليات، مشيراً إلى عدم إمكانية دمج الجهتين تحت مظلة واحدة.
وأضاف «الجمعية تُعد جهة أهلية تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تُعد هيئة حقوق الإنسان جهة حكومية، ولهذا فإن كل جهة مستقلة عن الأخرى».

هيئة حقوق الإنسان

اليوم

الأطفال أكثر الفئات عرضة للعنف الجسدي والجنسي والنفسي مختصون: الوالدان حائط الصد الأول ضد التعدي على الأطفال

المصدر: جريدة اليوم الاحد 26 ذوالقعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

<http://www.alyaum.com/article/4015875>

عبدالعزیز إبراهيم - الخبر
أكد مدير مستشفى الولادة والأطفال بالدمام الدكتور صالح السلوك أن معظم أنواع العنف الذي يتعرض له الأطفال إما أن يكون جسدياً أو جنسياً أو نفسياً.
وأوضح لـ "اليوم" أن هناك علامات مختلفة تثبت وجود العنف والإيذاء الجسدي تتضح من خلال الكشف الطبي على الطفل مثل ما يلاحظ على الطفل من آثار لضرب يعكس حقيقة الأداة التي استخدمت في هذا الإجراء كالسلك أو العصا، أو وجود كدمات في منطقة معينة مثل الوجه وحول العينين أو الفم أو الظهر وغيرها، كما تلاحظ آثار الحروق التي تحمل شكلاً أو رسماً معيناً (مثل رسم مكواة) أو حروق لا يوجد تفسير مقنع لها.
وأما فيما يتعلق بالعنف الجنسي فهناك دلائل تدل عليه كأن يظهر الطفل سلوكاً بالغ النضج من الناحية الجنسية مثل (استيعاب مبكر للجنس أو أفعال جنسية غير سليمة)، وعادة ما تصاحب الأطفال المعتدى عليهم بعض الأعراض التي تنذر بأن هناك اعتداء جنسياً عليهم مثل شعورهم بصعوبة في المشي أو الجلوس، وألم أو حكة في المناطق التناسلية، ووجود بقع دم في الملابس الداخلية أو شكوى متكررة من الألم في البطن أو الرأس أو الإصابة بأمراض تناسلية معدية وغير ذلك من الأعراض المدللة على الاعتداء عليهم جنسياً.
وتابع الدكتور السلوك يقول "لوحظ أن من أسباب وقوع الطفل في شرك هذا التحرش تهديده بتعرضه للضرب أو العقاب أو القتل من قبل المعتدي إذا باح بالسر، أو تخويفه بأن الوالدين قد يعاقبانه إذا علما بالأمر، وأحياناً يكون الإغراء بالمال والهدايا أو الحلوى سبباً في استمرار التحرش الجنسي، لذلك فإن قضاء وقت كاف مع الطفل من قبل والديه والاستماع إليه وحثه على رواية أحداث يومية من غير خوف وزرع ثقة متبادلة بينهم وبينه من أهم طرق حماية الطفل من الوقوع في هذه المخاطر".
وأضاف "كذلك يجب على الوالدين حماية الطفل من مطالعة المجلات ومشاهدة القنوات الفضائية الفاضحة أو أي مواد إعلامية تحمل وسائل خاطئة قد تكون مدخلا إلى هذا الطريق المظلم، لذلك يتوجب على الوالدين إيجاد فرص وأنشطة متنوعة لتنمية هوايات ومهارات الأبناء ومتابعة ميولهم في اللعب باستمرار دون إشعارهم بالرقابة خشية حدوث ردة فعل مضادة من قبل الطفل".
ومن أنواع العنف أيضاً والذي بدأ ينتشر بشكل واسع في المجتمع العنف اللفظي وهو الكلمات والألفاظ السيئة التي تحمل عبارات السخرية والاستهزاء والسب والشتم من قبل الوالدين في حال غضبهم، أو الاستخفاف بالطفل ومقارنته بأطفال آخرين ما يؤدي إلى تدني مستوى الاعتداد بالذات وعدم الثقة بالنفس وتعطيل الطاقات الإبداعية والتأثير على نمو الطفل بشكل عام جسمانياً وعقلياً واجتماعياً وأكاديمياً وعاطفياً فتزداد نسبة الإصابة بالاكتئاب والانطوائية والعزلة وتصبح الروح العدوانية وسقوط البعض في المخدرات هروباً من الواقع، كما أن إهمال الطفل يعتبر أيضاً نوعاً من أنواع سوء

المعاملة له مثل عدم توفير السكن المناسب والملبس والغذاء والتعلم والتوجيه والرعاية الطبية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لتنمية القدرات الجسدية والعقلية والعاطفية لهذه الفئة.

ووفقاً لمنشورات سلسلة برنامج "دعم الطفولة" الصادرة عن هيئة حقوق الإنسان فإن من يتحرش بالطفل غالباً هم الأقارب أو المربية أو السائق وكذلك المراهقون في العائلة الذين يترك معهم الأطفال من دون رقيب عليهم.

وبعيداً عن الاعتداء الجنسي والجسدي والنفسي، ذكرت رئيسة فريق الحماية بمستشفى الولادة والأطفال بالدمام الدكتورة هدى المطلق أنه للأسف يوجد هناك انتشار للاستغلال التجاري للأطفال مثل تشغيلهم في الأعمال الشاقة أو استخدامهم في نشر المخدرات أو التسول وغيرها من الأمور التي تدمر الطفل ومستقبله، لافتة إلى أنه لكي يتم الحد من هذا العنف ضدهم فقد تم إنشاء خط مجاني برقم (116111) تشارك فيه عدة جهات حكومية وخاصة يستقبل الاتصالات من كافة أنحاء المملكة لمساندة الطفل وهو موحد يستقبل الاتصالات من يوم الأحد حتى الخميس بصفة دائمة ويقوم بتلقي الاستشارات من اختصاصيات نفسيات واجتماعيات على قدر عال من الكفاءة ومدربات على تقديم الإرشاد الهاتفي، كما يقدم الاستشارات الفورية في مختلف المجالات بالإضافة إلى تحويل ما يلزم إلى الجهات المعنية، بالإضافة إلى وجود لجان حماية من العنف والإيذاء في معظم المستشفيات الحكومية والخاصة التي تساهم بدور كبير في التعامل مع هذه الحالات وحمايتها من العنف وتحويلها إلى الجهات المعنية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الشؤون الاجتماعية لـ «الحياة»: لدينا عاملون سعوديون

فقراء نمنحهم • إعانات

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 ذو القعدة 1435 هـ - 20 سبتمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - ناصر بن حسين
أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية بوجود عاملين رسميين وبنظام التعاون في الجمعيات والمؤسسات الخيرية التابعة لها فقراء ومحتاجين ومن طبقة المجتمع البسيطة. وأوضحت الوزارة أن أصحاب هذه الطبقات ينقسمون إلى فئتين: سعودي الجنسية والأخرى أجنبية، ولم تحدد نوعية جنسياتهم. وأكدت أن هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية تقوم بمنح السعوديين العاملين في إدارة مكاتبها أو من خلال العمل الميداني مساعدات أو إعانات.
واشترطت الوزارة إخضاع حالة صاحب العمل لديها في الجمعية أو المؤسسة الخيرية إلى الدرس من النواحي كافة. وأوضحت أن ذلك بغرض التأكد من استحقاقه للمساعدة أو الإعانة التي تقدمها الجمعية أو المؤسسة من عدمه. وأشارت الوزارة إلى أن إخضاع حالة صاحب العمل لديها يكون من طريق مجلس إدارة المؤسسة أو الجمعية الخيرية التي يعمل فيها، إذ يترتب على ذلك إصدار الموافقة أو رفض الطلب المتقدم به مباشرة.
وذكرت الوزارة في وقت سابق أن عدد الجمعيات الخيرية العاملة في السعودية وصلت إلى 650 جمعية خيرية، و 122 مؤسسة، موضحة أن العدد «ليس مؤشراً على ازدياد الطبقة الفقيرة في المجتمع»، مستدركة أنها «قليلة جداً، مقارنة في دول أخرى أقل مساحة وسكاناً من المملكة. ولكنها تملك آلاف الجمعيات الخيرية»، متمنية «زيادة العدد مستقبلاً، وذلك ما سيتم السعي من أجله والقيام به».
ولفتت الوزارة إلى أن «تعامل الجمعيات والمؤسسات مع الحالة بكونها، وليس مع طبقات المجتمع أو اسم العائلة، إذ يتم عمل دراسة ميدانية للحالات كافة»، نافية تعامل الوزارة بشكل عام مع الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية عبر الإنترنت أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطالبة إياها باستخراج «تصريح رسمي لمزاولة المهنة». وشددت على أفراد المجتمع أن يكونوا «أكثر جدية في التعامل مع هذه الحسابات».
من جانبه، استبعد مدير الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية محمد العسيري استفادة الجاليات الأجنبية من الإعانات والمساعدات التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الخيرية على مستوى المملكة، موضحاً أنه لم يصدر قرار باستثناء ومساعدة الجالية السورية تقديراً وتضامناً مع أوضاعهم، معيداً الأمر إلى ما تنص عليه التعليمات. وقال العسيري لـ «الحياة»: «تقوم الجمعية أو المؤسسة بمساعدة ومنح إعانة غير سعودي في أضيق الحدود».
وذكر مدير الجمعيات الخيرية أنهم يقومون بتشكيل فريق لعمل بحث اجتماعي مكتمل سواء مكتبياً أم ميدانياً لدراسة الحالات التي ترددهم، موضحاً أن المعنى بالموافقة على منح العاملين في الجمعيات والمؤسسات الخيرية المساعدات أو الإعانات هو مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة الخيرية نفسها، مشيراً إلى أن دورهم البحث في الأمر «ولا تتم المساعدة إلا في أضيق الحدود، وفي الحالات الإنسانية الشديدة».
وأشار إلى أن أصحاب الحالات الإنسانية يقومون في عرض مشكلاتهم وطلب إعانتهم ومساعدتهم مباشرة من مجلس إدارة الجمعية أو المؤسسة التي يعملون فيها، إذ يقوم مجلس الإدارة بعمل توصية وتحويلها إلى اللجنة الاجتماعية للاطلاع عليها، وتقوم اللجنة الاجتماعية بإعادتها إلى مجلس الإدارة بعد كتابة مبرراتها ليتم اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

واستبعد منح الجاليات الأجنبية المساعدات والإعانات، إضافة لعدم وجود استثناءات للجالية السورية تقديراً لأوضاعهم. وأضاف «وتكون مساعدتهم في أضييق الحدود»، عازياً السبب إلى «تعليمات تنصّ على ذلك». يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تعاقبت مع خمسة مكاتب محاسبية لزيارة الجمعيات والمؤسسات الخيرية كل ثلاثة أشهر ومراجعة موازنتها وإعداد تقارير مالية دورية عنها. فيما تقوم 40 جهة إشرافية منتشرة في مختلف المناطق التابعة للوزارة بزيارات لتلك الجمعيات ومراجعة أوضاعها الإدارية بما يتوافق مع أنظمتها ولوائحها، ومناقشة أوضاعها.



• الأحوال المدنية: إصدار سجل للأُم يضم جميع أبنائها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

الخرج - نورا الحناكي
كشف المتحدث الرسمي لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية محمد الجاسر عن أن الوكالة تعمل حالياً على إعداد مشروع لإصدار سجل أسرة للأُم، مبيّناً أن هذا السجل يضم جميع أبنائها وبناتها وفق ضوابط محددة. وقال الجاسر في حديث لـ«الحياة»: «تعمل الوكالة حالياً على مشروع لإصدار سجل أسرة للأُم فيه جميع أبنائها وفق شروط وضوابط محددة، ومثل هذا السجل يفيد الإخوة من جهة الأُم، أما ما يخص الإخوة من الرضاع فلا يمكن إثبات ارتباطهم بالوثائق المحمولة، نظراً لأن ذلك يتم إثباته شرعاً من طريق المحاكم». وأوضح أن جميع الجهات الأمنية مرتبطة بالأحوال المدنية، ولها بعض الصلاحيات التي تمكنها من الاطلاع على بيانات السجل المدني، والتي يمكن من خلالها معرفة صلة القرابة، مشيراً إلى أن خدمة «بياناتي» التي توفرها الوكالة، تتيح مثل هذه البيانات لبعض الجهات مثل وزارة التجارة وغيرها.



• العمل "تزيد رسوم الاستقدام" لـ2300 ريال.. مطلع العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

المدينة المنورة - أحمد بن حمدان
علمت «الحياة» أن وزارة العمل السعودية تنتهي لزيادة رسوم تأشيرة استقدام العمالة المنزلية بواقع 300 ريال، تذهب لشركة تكامل لخدمات الأعمال القابضة التابعة للوزارة، بحجة إصدار التأشيرة إلكترونياً، ليصبح إجمالي رسوم التأشيرة 2300 ريال. وستبدأ الوزارة العمل بالرسوم الجديدة مطلع العام الهجري الجديد بعد أن أبلغت مكاتب الاستقدام السعودية بالإجراءات الجديدة. (للمزيد).
وفيما تذمر مواطنون من الرسوم الجديدة التي تتجه لفرصها الوزارة على الراغبين في استقدام العمالة المنزلية، مؤكدين أن جميع الوزارات تقدم خدماتها الإلكترونية للمواطنين مجاناً، كشف خطاب بهذا الشأن (تحصلت «الحياة» على نسخة منه)، عزم وزارة العمل على إصدار التأشيرة بشكل حصري عبر نظام «مساند» الإلكتروني، و«أتمتة» جميع الإجراءات الخاصة باستقدام الأفراد بدءاً من مطلع محرم المقبل.
وشدد الخطاب على عدم استقبال طلبات مكاتب الاستقدام إلا من طريق النظام، وعلى تجاهل قسم الاستقدام لأي مكتب استقدام يحاول تخليص معاملته حضورياً، طالباً حصر مكاتب الاستقدام التي لا تتجاوب مع الإجراءات الجديدة.

وأبدى مواطنون تحدثوا لـ«الحياة» تضرهم من توجه الوزارة إلى فرض رسوم جديدة لخدمات يفترض تقديمها من دون مقابل كما تفعل بقية الوزارات. وذكروا أن فاتورة استقدام العمالة المنزلية أضحت مرتفعة جداً، سواء أكان بسبب جشع مكاتب الاستقدام، أم بسبب رسوم الوزارة الجديدة.



وفاة معتقل سعودي في سجن الناصرية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ذو القعدة 1435 هـ - 19 سبتمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/977738>

جنوب بغداد عرعر - جاسر الصقري
توفي صباح أمس (الخميس)، السجين السعودي ناصر مبارك الدوسري يبلغ من العمر 20 عاماً تقريباً داخل سجن الناصرية بمحافظة ذي قار جنوب بغداد بالعراق.
وأكد لـ"الرياض"، حيدر السعدي المتحدث الرسمي بوزارة العدل العراقية، أن السجين توفي صباح أمس (الخميس) داخل السجن، مشيراً إلى أنه كان مصاباً بعجز كلوي منذ أكثر من عام، وكان يتم نقله للمستشفى لتلقي العلاج طوال فترة مرضه وإيقافه في السجن العراقية.



متحدث بوزارة العدل العراقية: تستطيع أسرة الفريد تسلم جثمانه أسرة الدوسري المتوفى في سجون العراق لـ"الرياض": غادر السعودية بصحة جيدة ونطالب بالتوضيح

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 ذو القعدة 1435 هـ - 20 سبتمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/977885>

عرعر - جاسر الصقري
أكد لـ"الرياض" شجاع مبارك الدوسري أخو المعتقل السعودي في سجون العراق ناصر مبارك الدوسري، الذي لقي حتفه داخل سجن الناصرية جنوب بغداد أول من أمس، أكد تلقي خبر وفاة أخيه صباح أمس (الجمعة)، مطالباً وزارة العدل العراقية التي أكدت الوفاة بنشر صور الجثمان، وإفادتهم بما يثبت وفاة أخيهم داخل سجن الناصرية جنوب بغداد حتى يتسنى لأسرته اتخاذ اللازم.
وقال إن أخاه المعتقل لم يكن يعاني أي مشاكل صحية. وأضاف أنه "غادر للعراق منذ عام 2008، وليس لدينا أي علم في نيته للخروج للعراق، وعند دخوله للعراق أجرى اتصالاً مع الأسرة، وطالبنا بالدعاء له، وقال: بأنه يتصل من داخل العراق، ثم بعد عام ونصف أجرى الاتصال الثاني ووضح لنا بأنه تم القبض عليه داخل العراق، وتم إيداعه السجن، وكان اتصاله من سجن الرصافة ببغداد بعد أن قضى فترة في سجن سري لا يعلم عن اسمه وموقعه ببغداد، ثم انتقل بعد

ذلك من سجن الرصافة إلى سجن الحماية القصوى الشعبة الخامسة ببغداد، بسبب الحكم عليه بالإعدام، ثم اسقط حكم الإعدام عنه من قبل المحكمة ببغداد، وتم نقله لسجن التاجي شمال بغداد".

وأضاف: "إذا صدقت وزارة العدل العراقية في وفاته فهذا قضاء وقدر، لكن لا استبعد بل وأكد وأجزم أنه إذا توفي فهو مقتول عمداً وجريمة جنائية من قبل مليشيات حكومة المالكي السابقة، وطالب حكومة المملكة والحكومة العراقية الجديدة بالوقوف على حالة أخيه ناصر والتأكد من خبر الوفاة، لتكون أسباب الوفاة واضحة للكل".

وأكد لـ"الرياض" حيدر السعدي المتحدث الرسمي بوزارة العدل العراقية، أن أسرة المتوفى السجين السعودي ناصر مبارك الدوسري تستطيع أن تستلم الجثمان، والإجراءات تتكفل فيها السفارة السعودية في الأردن مع الحكومة العراقية، وأضاف أن إدارة السجن التابعة لوزارة العدل العراقية تتخذ الإجراءات اللازمة.

فيما قال لـ"الرياض" الدكتور سامي الصالح سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن، أنه لم يصل حتى صباح اليوم الجمعة (أمس) للسفارة ما يؤكد معلومة خبر وفاة المعتقل السعودي ناصر مبارك الدوسري، مضيفاً "سنتواصل مع السلطات العراقية لمعرفة حقيقة ذلك". وأكد قاسم الحطاب مدير قسم حقوق الإنسان بوزارة العدل العراقية صحة وفاة المعتقل ناصر مبارك الدوسري صباح الخميس بسجن الناصرية جنوب بغداد بالعراق أثر مرض العجز الكلوي الذي عانى منه قبل عام.

يذكر أن المتوفى ناصر الدوسري قبع في سجون العراق أكثر من سبع سنوات متتقلاً بين عدة سجون عراقية.



الأمراض تعاصروهم.. وقوات الأمن تعاملهم بطائفية

• الرياض تكشف عن عدد المعتقلين السعوديين في سجن الناصرية العراقي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014 م

<http://www.alriyadh.com/978177>

عرعر - جاسر الصقري

يعيش 58 سجيناً سعودياً في سجن الناصرية بمحافظة ذي قار جنوب العاصمة العراقية بغداد منذ أشهر تحت تكتم إعلامي شديد من قبل السلطات العراقية، بعد أن تم نقلهم من سجن الرصافة الرابعة ببغداد إلى سجن الناصرية، حيث تم منعهم من التواصل مع ذويهم وتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب من قبل القوات الأمنية وقوات سوات والرافدين المشرفين على السجن، إضافة إلى عدم توفر الأدوية للمرضى منهم، والتعامل معهم بشكل طائفي متشدد، ما تسبب في تدهور حالتهم الصحية والنفسية.

وأكد المتحدث الرسمي بوزارة العدل العراقية حيدر السعدي لـ"الرياض" أن عدد السجناء الذين تم نقلهم من سجن الرصافة إلى سجن الناصرية بلغ 58 سجيناً سعودياً، منهم 8 سجناء موقوفين، و50 آخرين محكوم عليهم بالسجن بين 10 سنوات و25 سنة (أحكام جنائية مختلفة).

وأضاف أنه تم مؤخراً تخفيف عقوبة حكم الإعدام كان صادراً بحق سجين سعودي يقبع بالوقت الحالي بسجن الناصرية متهم حسب المادة الرابعة بقضية إرهاب، وتم تخفيف الحكم عليه إلى عشر سنوات (جنايات).

وذكر السعدي أن الصليب الأحمر بالعراق زار سجن الناصرية يوم الخميس، واطلع على السجن وأحوال النزلاء بداخله، وأصدر تقريراً إيجابياً، مشيراً إلى أن من بين النزلاء السجين السعودي ناصر مبارك الدوسري الذي توفي يوم الخميس الموافق 3 ذو الحجة.

البراهيم: لا يوجد أستاذ أو عميد فوق النظام جامعة حائل تؤسس وحدة " حقوق الطلبة" لتوعيتهم قانونياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/978219>

حائل - خالد العميم

أعلن مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم عن إنشاء وحدة لحقوق الطلاب، تهدف إلى مساعدة الطلاب والطالبات على المطالبة بحقوقهم، وتوعيتهم بالأنظمة واللوائح التي يعمل من خلالها الأساتذة والموظفين في الجامعة. وأكد د. البراهيم في اللقاء المفتوح الذي جمعه بالطلبة أنه يجب على الطلاب والطالبات أن يعلموا أنه لا يوجد أستاذ أو عميد أو حتى مدير جامعة فوق النظام، الكل يعمل وفق لوائح وأنظمة سنتها الدولة لأفراد متساوين في الحقوق والواجبات، وستكون هذه الوحدة عاملاً مساعداً للأخذ بحقوق الطلاب سواء في القاعة أو الكلية أو العمادة، وستتبع لعمادة شؤون الطلاب.

وقال: "إن هدف إدارة الجامعة هو أن تصل الخدمات إلى جميع الطلبة لا العكس، والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحقيق هذا الهدف"، وضرب مثلاً على ذلك بعمل الجامعة مع المكتبة السعودية الإلكترونية حالياً، لالنتهاء من تطبيق فكرة الكتاب الإلكتروني، والذي يتيح لهم الحصول على الكتب الدراسية من خلال موقع الجامعة، وهو سنسعى إلى تطبيقه بدءاً من العام الدراسي المقبل، وسنسعى إلى كل ما من شأنه تحقيق أهداف الجامعة ببيئة جامعية جاذبة. وفي رد على سؤال يخص الخدمات المقدمة في الكافيتريات، ذكر د. البراهيم أن الجامعة لم ترض عن الخدمات المقدمة سابقاً، وبعد عدد من الإنذارات التي وجهت للمقاول السابق، تم سحب المشروع منه حسب اللوائح والأنظمة، وسيبدأ المقاول الجديد بمباشرة أعماله داخل كليات الجامعة بعد عيد الأضحى مباشرة.

دعوة الراغبين بالتسجيل في برنامج سيارات المعاقين لمراجعة مراكز التأهيل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م
<http://www.alriyadh.com/978178>

الرياض - صالح الحميدي

دعت وزارة الشؤون الاجتماعية الراغبين بالتسجيل في برنامج السيارات للأشخاص ذوي الإعاقة مراجعة مراكز التأهيل الشامل بالمناطق من أجل تعبئة استمارة الرغبات.

وقال وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف إن الوزارة تابعت وتتابع استطلاع رغبات المتقدمين سعياً لتحقيق الرغبات قدر الإمكان، مشيراً إلى أن عدد الاستمارات المعبئة حتى الآن حوالي (900) استمارة من أصل (6000) طلب خلال أسبوع واحد من فتح باب التسجيل.

وأضاف أن الوزارة سوف تفتح استقبال طلبات الحصول على السيارات لمن لم تسنح له الفرصة في التقدم في غرة شهر محرم 1436هـ، مبيناً أن الوزارة بادرت بتولي هذا البرنامج الإنساني الكبير بتشكيل عدة لجان متخصصة وفرق عمل في الوزارة ومراكز التأهيل بقسميه الذكور والإناث في جميع مناطق المملكة، وقد تم تقسيم البرنامج إلى مراحل لضمان تحقيق الفائدة القصوى للمستفيد وحصر الفئات الأكثر حاجة في الأولوية بناء على التوجيه السامي الكريم. واختتم د. اليوسف تصريحه بطمأنئة المستفيدين بأن الوزارة حريصة على تسليم كل مستحق سيارته وفق الشروط والضوابط المحددة، مثنياً الثقة الملكية تجاه هذه الفئة الغالية على قلوبنا.



إطلاق برنامج تدريبي لصعوبات التعلم

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 ذو القعدة 1435 هـ - 19 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140919Con20140919724133.htm>

عبدالله الغامدي (الرياض) نظمت الإدارة العامة للتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات التربوية أمس، البرنامج التدريبي على نظام صعوبات التعلم، وذلك برعاية وكيل التعليم بوزارة التربية والتعليم الدكتور عبدالرحمن البراك، وحضور مدير عام التربية الخاصة رباب محمد الزيايدي وعدد من مشرفات ومشرفي صعوبات التعلم في إدارات وأقسام التربية الخاصة بمناطق ومحافظات المملكة، ويهدف البرنامج التدريبي لخدمة برنامج صعوبات التعلم، بما ينعكس أثره على الميدان التربوي وتحسين مستوى المنظومة التعليمية. ونقل الدكتور البراك في كلمته أثناء الافتتاح تحيات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم والنواب وجميع القيادات من مسؤولي الوزارة، مقدماً شكره لجميع من ساهم في هذا البرنامج من مشرفات ومشرفين. وأكد البراك على أهمية مثل هذه البرامج التدريبية، وأدوارها التكميلية وإسهاماتها في نمو العملية التعليمية، مشيراً إلى جهود حكومة المملكة في دعم مسيرة التعليم، وتحفيز الجهود التي تسهم في تطوير العملية التربوية والتعليمية ومن ثمارها تقليص نسبة الأمية في المملكة عما كانت عليه في السابق، وغيرها من النتائج الإيجابية التي نلمسها بين الحين والآخر. من جانبها أشارت مديرة الإدارة العامة للتربية الخاصة إلى أن العمل على هذه البرامج يتطلب الاستفادة القصوى من مخرجاتها، مؤكدة على أهمية نقل الخبرة التدريبية للميدان التربوي بدقة متناهية، حتى نضمن تحقيق الفائدة المرجوة من إقامتها. وتضمن البرنامج التدريبي عرضاً لهيكل نظام صعوبات التعلم على مستوى الوزارة والإدارة ومسؤول نظام صعوبات التعلم في الوزارة ومشرف صعوبات التعلم في الإدارة، إضافة لتوضيح كيفية إنشاء مسؤول صعوبات التعلم وإحداث مستخدم معلم صعوبات التعلم.



افتتاح وحدة لأطفال التوحد ومتعددي الإعاقة بالرياض

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 24 ذو القعدة 1435هـ - 19 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140919Con20140919724163.htm>

سعاد الثمراني (الرياض)

افتتحت وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدة لشؤون الأسرة لطيفة بنت سليمان أبو نيان «الوحدة التدريبية للتوحد ومتعددي الإعاقة» التابعة لمؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالرياض، بحضور عدد من المسؤولين والمختصات في هذا الشأن.

وقالت أبو نيان «إن افتتاح هذه الوحدة يأتي امتدادا لسعي وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير كافة أوجه الرعاية والخدمات التأهيلية والاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة الغالية من أطفال التوحد»، مشيرة إلى أن هذه الوحدة تعنى بالفئات غير القابلة للتعليم من حالات التوحد المتوسطة والشديدة ولا تنطبق عليهم شروط الالتحاق بمدارس الدمج والتربية الخاصة ومعاهد التربية الفكرية.

وأشارت أبو نيان إلى أن الوحدة تقوم رؤية هدفها على تقديم الخدمات الاجتماعية والتأهيلية جنبا إلى جنب مع الأسرة والطفل من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة الغالية وتأهيل أسرهم وتطويرهم لمساعدتهم على الطرق المثلى في التعامل مع أبنائهم.

ودعت أبو نيان أسر ذوي التوحد للاستفادة من هذه الوحدة والخدمات المقدمة فيها، مؤكدة سعي الوزارة في تأمين كل ما من شأنه توفير الرعاية الشاملة لهذه الفئة الغالية.

من جانبها أوضحت المديرية العامة للإشراف الاجتماعي النسائي سمها الغامدي أن الوحدة تستقبل حالات التوحد وتحديد البرامج المناسبة لهم بناء على التشخيص المسبق، مبيّنة أن الوحدة تقوم عليها كوادر بشرية من أخصائيات وفنيات توحد وتم عقد ورش تدريبية مكثفة لهن، كما تم تجهيز الوحدة بكافة الاحتياجات المتلائمة مع ذوات التوحد من أجل التعامل الأمثل لهذه الفئة العزيزة.

وبيّنت الغامدي أن الوحدة تشتمل على أقسام عدة، منها قسم فصول التدخل المبكر للأطفال من سن (3 سنوات)، وقسم الفصول التأهيلية والتدريبية المخصص للأطفال من عمر (6 سنوات) ممن تجاوزوا مرحلة التهيئة والتأهيل، وقسم الركن الفردي الذي يعنى فيه بتدريب الطفل من قبل فنية التوحد على الأهداف المحددة له في جميع المجالات (إدراكية، حركية، دقيقة) ونحو ذلك، وقسم الركن الاستقلالي الذي يؤدي فيه الطفل الأهداف المنجزة مسبقا بمفرده، وبإشراف غير مباشر من المعلمة، كما تم تخصيص قسم الجماعي من أجل تدريب الطفل على التفاعل الاجتماعي مع الأفراد المحيطين به. وأشارت الغامدي إلى أن هذه الوحدة تعد الثالثة في الرياض، إضافة لوحديتين، الأولى تتبع مركز التأهيل الشامل للإناث بحي الملز، والثانية تتبع مركز التأهيل الشامل للإناث بالدرعية، إضافة لوحديتين التوحد في كل من جدة والدمام، مؤكدة أن الوزارة لا تألو جهدا في تقديم كافة أوجه الرعاية والاهتمام بفئة التوحد كبقية الفئات المشمولة بخدمات الوزارة.



مع قرب إجازة عيد الأضحى وموسم الحج

الشورى يناقش تقارير بدون تصويت لعدم التعرض لحرج

نقص الأصوات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 ذو القعدة 1435هـ - 20 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140920Con20140920724452.htm>

فارس القحطاني (الرياض)

يكتفي مجلس الشورى في جلسته الأخيرة قبل عيد الأضحى وموسم الحج بوضع عدد من التقارير تحت المناقشة، ولا يوجد أي بند يحتاج للتصويت وذلك للحيلولة دون الوقوع في حرج نقص الأصوات وعدم اكتمال النصاب الكافي للتصويت، ما جعل أمانة المجلس تكتفي بوضع عدد من التقارير قيد المناقشة والتي لا تتطلب نصاباً نظامياً. ويناقش المجلس في جلسته العادية السابعة والخمسين بعد غد الاثنين تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن طلب المصادقة على صك التصديق والقبول على لوائح الاتصالات الدولية المعتمدة في الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، بشأن إعادة مشروع نظام البحث العلمي وفقاً للمادة (17) من نظام الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للحياة الفطرية للعام المالي 1434/1435 هـ، وتقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل للعام المالي 1434/1435 هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1434/1435 هـ.



مفتش في كل محكمة للمتابعة المباشرة والمجلس يتوعد المقصرين إلزام رؤساء المحاكم بالرفع عن القضايا المتأخرة لأكثر من شهر

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140921/Con20140921724559.htm>

عبدالله الداني (جدة)

ألزم المجلس الأعلى للقضاء رؤساء المحاكم بالرفع عن أي قضية تتأخر أولى جلساتها لأكثر من شهر في عموم القضايا، ما عدا قضايا الأسرة، والتي أكد المجلس سابقاً على حسمها بشكل نهائي خلال أسبوع مالم يلح النظر الشرعي بتأخيرها أكثر من ذلك بما يخدم القضية، مع رفع محاكم الأحوال الشخصية شعار قضايا الجلسة الواحدة في الطلاق والخلع والنفقة والحضانة بحيث تحسم ما أمكن في جلسة واحدة وأن يتم دمج كافة القضايا ذات العلاقة بالقضية في بعض ويصدر بالجميع صك واحد فلا تتعدد القضايا ولا الصكوك.

وكشف لـ«عكاظ» مسؤول رفيع بالمجلس الأعلى للقضاء أن المجلس وافق على تعيين مفتش قضائي مقيم أو أكثر في المحكمة من أجل الإسناد والمتابعة المباشرة، مؤكداً أنه متى ما ثبت له من تقرير رئاسة المحكمة والمفتش القضائي تأخر أي قاض في نظر قضائيه وسرعة إنجازها، أو تأخر مواعيد جلساتها مقارنة بزملائه؛ دون مسوغ شرعي ولا نظامي، فإنه سيجري اللزم حياله بحسب نظام القضاء.

وجاء في نص قرار المجلس الأعلى للقضاء أنه: (على رئاسة كل محكمة الرفع لفضيلة رئيس المجلس بشكل عاجل عن أي قضية تتأخر أولى جلساتها شهراً، بعد إحالتها للدائرة القضائية؛ مع مراعاة المدة المنصوص عليها لمن إقامته خارج المملكة في المادة (21) من نظام المرافعات أو يتضح من سير النظر فيها تباطؤ، أو تعثر، أو عدم فاعلية الفصل فيها، أو التشعب غير المسوغ في نظرها، ويشفع خطاب الرفع بمرئيات رئيس المحكمة، وعلى رئيس المجلس إحالة ذلك لأقرب دور انعقاد للمجلس ليتخذ في شأنه ما يراه محققاً للمصلحة ومبرناً للذمة وفق نظام القضاء).

وفي ما يتصل بتعيين مفتش قضائي مقيم ورد في القرار: (لرئاسة المحكمة أن تطلب من فضيلة رئيس المجلس تخصيص مفتش قضائي أو أكثر مقيماً في المحكمة - للاضطلاع بمهمة الإسناد - متابعة وجمعاً وإبداء رأي. ولرئيس المحكمة الكتابة عند الاقتضاء لرئيس المجلس عن طلب استبدال مفتش المهمة المكلف بمفتش آخر مع بيان أسباب الطلب، ولرئيس المجلس الرفع بالأسباب لأقرب دور انعقاد للمجلس).

وكان المجلس الأعلى للقضاء قد اتخذ هذه القرارات المعنية بتحسين الأداء في المحاكم بناء على ما رفع إليه من محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض والتي طالبت بالمزيد من متابعة مواعيد الجلسات مقارنة في ذات الوقت ببذل المزيد من الوسع في تحري الدقة في نظر القضايا ليلتقي ركن العدالة في ظل تحكيم الشريعة وهما عدالة الإنجاز مع عدالة الجودة، كما أعلنت وزارة العدل عن نيتها لفرز 500 كاتب عدل وتحويلهم للمحاكم.



48 ساعة لتعزيز ثقافة الحقوق والعنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140921/Con20140921724703.htm>

عكاظ (جدة)

تنطلق اليوم الأحد في محافظة جدة، أول دورة قانونية توعوية تحت عنوان ثقافة الحقوق تستعرض قضايا الأحوال الشخصية والعنف الأسري والجرائم الالكترونية وتستمر لمدة يومين وتنظمها الغرفة التجارية الصناعية بجدة بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ومركز القادم للاستشارات وبحاضر فيها المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد، بقاعة الشيخ اسماعيل أبو داود بالمقر الرئيسي للغرفة بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة مشاعل بنت مقرن بن عبدالعزيز «عبر القسم النسائي» والأمين العام للغرفة عدنان مندورة ومدير مركز القانون والتوفيق الشريف عوض الهيلي ومدير ادارة العقود والاستشارات يوسف خراز وعدد من المسؤولين من الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة وهيئة حقوق الانسان بجدة والمختصين والمهتمين بالشأن الاجتماعي والقانوني.

وتناقش الدورة في اليوم الاول الإجراءات النظامية في قضايا الخلع والحضانة والزيارة والنفقة والعضل، ومناقشة العنف الأسري ونظام الحماية من الإيذاء، حيث يتحدث أيضا مختصون من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عن واقع العديد من الحالات العملية التي تم التعامل معها، في حين يتضمن اليوم الثاني من الدورة قضايا وسائل التواصل ونظام مكافحة الجرائم الالكترونية وقضايا الشيكات والأخطاء الشائعة والتعديلات الإجرائية بشأنها.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد أن الهدف من الدورة يتمثل في نشر ثقافة التوعية والحقوق في المجتمع وتسليط الضوء على آخر التطورات في الاجراءات القضائية، مثل قضايا الاحوال الشخصية من حضانة، طلاق خلع، زيارة، نفقة، عضل وقضايا العنف الاسري بموجب نظام الحماية من الإيذاء، وقضايا الجرائم الالكترونية بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في شبكات التواصل الاجتماعي من (تويتر، فيس بوك) وقضايا التعاملات المالية والاجراءات والتنظيمات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص. وعبر أبو راشد عن شكره لكل من الأميرة مشاعل بنت مقرن بن عبدالعزيز على حضورها وتشريفها للقاء ومسؤولي الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة على مشاركتهم من المختصين والمختصات في تسليط الضوء على عدد من الحالات الواقعية التي باشرتها وتايعتها مثمنا الدعم المتواصل للغرفة التجارية الصناعية بجدة التي تستضيف الدورة على مدار يومين في أكبر قاعاتها، مؤكدا أنه سيتم منح شهادات معتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للمشاركين، ومتوقعا في الوقت نفسه أن تحظى الدورة بمشاركة كبيرة في ظل أهمية الموضوعات المطروحة على مدار اليومين.



إعفاء مستفيدي "حافز" من الدخول الأسبوعي 3 أسابيع

العمل تلغي شرط العامين لنقل كفالة العامل المقيم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 ذو القعدة 1435هـ - 21 سبتمبر 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140921/Con20140921724577htm>

محمد المصباحي ، عمر مجلي (جدة)

ألغت وزارة العمل شرط بقاء المقيم على كفالة صاحب العمل مدة عامين، حتى يتمكن من نقل كفالته إلى شخص أو مؤسسة أخرى. جاء الإلغاء لهذا القرار في الوقت الذي كان الكثيرون يتخوفون من نقل كفالاتهم بسبب القرار المعمول به الذي لا يسمح للمقيم نقل كفالته إلا بعد مكوثه مدة عامين على الأقل لدى كفيله الأول.

وأصدرت وزارة العمل في الفترة الأخيرة قرارات عديدة في نظام سوق العمل والكفالات والعمال، بما يضمن تحقيق المصلحة العامة لسوق العمل السعودي، فقد سمحت في وقت سابق بنقل كفالة العامل دون موافقة صاحب العمل في حالات وهي: أن يكون صاحب العمل في النطاق (الأحمر) ببرنامج (نطاقات)، أو إذا لم يجدد صاحب العمل رخصة وإقامة العامل بعد انتهائها بشهر، أو إذا لم يدفع صاحب العمل الراتب للعامل لمدة ثلاثة أشهر، كما سمحت الوزارة بنقل خدمات العامل الوافد الذي يعمل في منشأة النطاق (الأخضر) أو أعلى، دون موافقة صاحب العمل إلى منشأة أخرى تكون في نفس النطاق وهو (الأخضر أو الممتاز)، شريطة أن يكون العامل قد أنهى مدة العقد الموقع بينه وبين صاحب العمل. أما إن خلا العقد من بيان المدة، فتعد مدة رخصة عمل العامل الوافد هي مدة العقد.

وقد شهد قرار انتقال العمال دون موافقة كفلائهم معارضة البعض، بحجة إسهام القرار في القضاء على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضياح حقوق أصحابها، وزيادة أعداد العمالة السائبة.

إلى ذلك أعلن المتحدث الإعلامي لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) تيسير المفرج، إعفاء المستفيدين من برنامج (حافز) من تسجيل الدخول الأسبوعي على الموقع الإلكتروني على مدى ثلاثة أسابيع، بمناسبة اليوم الوطني وإجازة عيد الأضحى المبارك.

وأوضح المفرج أن الإعفاء من الدخول الأسبوعي خلال إجازة اليوم الوطني يبدأ من اليوم وحتى يوم السبت 3 ذو الحجة (7 أيام)، فيما يستمر الإعفاء خلال إجازة عيد الأضحى المبارك من يوم الأحد 4 ذي الحجة وإلى يوم السبت 17 ذي الحجة (14 يوماً)، وبذلك تكون مدة الإعفاء ثلاثة أسابيع متواصلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

657 ألف عاطل .. البطالة ارتفعت إلى 11.8 %

زيادة عدد العاطلين 5.3 % .. 286 ألفاً من حاملي البكالوريوس

والماجستير

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 ذو القعدة 1435هـ - 21 سبتمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/09/21/article_888956.html

*إكرامي عبد الله من الرياض

رتفع عدد العاطلين السعوديين عن العمل إلى 657 ألفاً، في نهاية النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بـ 622.5 ألف في نهاية العام الماضي، بزيادة 34.5 ألف عاطل جديد خلال ستة أشهر، بنسبة زيادة 5.3 في المائة، نتيجة لزيادة العاطلات الإناث بـ 35.6 ألف، بينما تراجع عدد العاطلين الذكور بنحو 1.1 ألف.

ووفقاً لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، فإن 80 في المائة من العاطلين عن العمل من بين السعوديين من حملة شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها، وحملة البكالوريوس أو الليسانس (التعليم العالي). وأظهر التحليل ارتفاع معدل البطالة بين السعوديين إلى مستوى 11.8 في المائة في نهاية النصف الأول من العام الجاري، مقارنة بـ 11.5 في المائة في نهاية الربع الرابع من العام الماضي، ليسجل بذلك أعلى مستوياته منذ الربع الثاني 2013، عندما حقق المستوى نفسه.

وتحسن معدل البطالة بين الذكور السعوديين ليلبلغ 6 في المائة في نهاية النصف الأول من العام الجاري، مقابل 6.1 في المائة بنهاية الربع الأخير من العام الماضي، فيما ازداد معدل بطالة الإناث ليلبلغ 33.3 في المائة، بعد أن تحسن في نهاية العام الماضي عند 32.1 في المائة.

وبلغت قوة العمل بين السعوديين 5.55 مليون نسمة، منهم 4.4 مليون نسمة ذكور بنسبة 78 في المائة، فيما 1.2 مليون نسمة من الإناث يشكلون 22 في المائة من قوة العمل بين السعوديين في نهاية النصف الأول 2014.

وبلغ عدد المشتغلين السعوديين، نحو 4.9 مليون نسمة، شكل الذكور منهم 84 في المائة، بعدد 4.1 مليون نسمة، فيما بلغ عدد الإناث المشتغلات 796 ألف نسمة، يمثلن 16 في المائة من المشتغلين السعوديين.

أما العاطلون السعوديون في نهاية النصف الأول 2014، فبلغوا 657 ألف نسمة، 40 في المائة منهم ذكور بعدد 260.3 ألف نسمة، و60 في المائة إناث بنحو 396.7 ألف نسمة. فيما كان عدد العاطلين السعوديين الذكور 261.4 ألف في نهاية 2013، فيما الإناث العاطلات كن 361.1 ألف، وبالتالي فعدد العاطلات السعوديات ارتفع بنسبة 9 في المائة، فيما عدد الذكور تراجع بنسبة 0.4 في المائة، وهو ما انعكس على تحسن بطالة الذكور مقابل ارتفاعها لدى الإناث السعوديات.

وعن قوة العمل إجمالاً في السعودية (سعوديين وغير سعوديين)، فقد بلغت 6 في المائة، حيث بلغت قوة العمل 11.6 مليون نسمة، 10.9 مليون نسمة منهم مشتغلون، و700 ألف عاطلين.

وبلغت نسبة البطالة بين الذكور إجمالاً في السعودية 3 في المائة بعدد 290.4 ألف نسمة، فيما بلغت نسبة البطالة بين الإناث 22.3 في المائة، بعدد 409.6 ألف نسمة.

العاطلون السعوديون حسب الحالة التعليمية

بلغ عدد العاطلين السعوديين في نهاية النصف الأول 2014، نحو 657 ألف نسمة، مقسمين إلى 9 حالات تعليمية (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، متوسطة، ثانوية أو ما يعادلها، دبلوم دون الجامعة، بكالوريوس أو ليسانس، دبلوم عال/ماجستير، وأخيراً دكتوراه).

وشكل حملة البكالوريوس أو الليسانس (تعليم عال أو جامعي) 43 في المائة منهم بعدد 281.3 ألف نسمة، يشكلون 43 في المائة من الإجمالي، ثم حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها بعدد 242.9 ألف نسمة، يمثلون 37 في المائة من الإجمالي، ليشكل القسمان 80 في المائة من إجمالي العاطلين السعوديين في نهاية النصف الأول من العام الجاري، بعدد 524.2 ألف نسمة. وعلى الجانب الآخر، شكل قسم (الأميين) صفر في المائة تقريباً من العاطلين السعوديين عن العمل، بعدد 396 نسمة، والنسبة نفسها تقريباً لقسم من (يقرأ ويكتب فقط) بعدد 1.9 ألف نسمة.

ماذا تعني البطالة وقوة العمل.. ومن هم خارج قوة العمل؟

“البطالة” هي عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه. “قوة العمل” هم مجموع الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن عمل مدفوع الأجر من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد. “خارج قوة العمل” هم جميع الأفراد (ذكورا وإناثا) القادرين على العمل، ولكنهم لا يرغبون في العمل ولا يبحثون عنه، مثل الطلاب أو ربات المنازل، والمتقاعدين، إضافة إلى الأشخاص الأغنياء الذين لا يحتاجون إلى العمل ولا يبحثون عنه.



حقوق المشاة على طرقنا!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ذو القعدة 1435هـ - 19 سبتمبر 2014م

<http://www.alriyadh.com/977568>

عبدالرحمن بن محمد المنصور

حق المشاة في أثناء السير في الطريق وعبورهم، لا يزال دون المستوى المطلوب، فلا تجد للمشاة أي اعتبار أو تقدير، في طرقنا التي يصعب أن تسير بسيارتك، فما بالك وأنت على قدميك! حتى عند الإشارة فلا يبالي بعض السائقين أثناء الالتفاف لليمين حيث بعضها متاح ومسموح، وهناك إشارات كثر يمنع الاتجاه يمينا والإشارة حمراء ووضع عليها علامة وإشارات توضح ذلك، ومع هذا لا تجد من يتقيد بها سواء قليلة للأسف، ومن يقطع الطريق على قدميه والإشارة خضراء قد يعرض نفسه للخطر، وهنا لا أعمم بكل تأكيد. ولكن...! إعطاء المشاة حقه في الطريق واجب يجب أن يلتزم به الجميع، ولا بد أن تتغير نظرتنا لعبور المشاة بما يحفظ سلامتهم وحقهم، خاصة في ظل قلة وجود خطوط المشاة التي تعطي عابر الطريق أولوية على السيارات كما هو معمول به في أغلب الدول المتقدمة.

وكذلك في ظل ازدياد نسبة الأسواق التجارية وتنميتها، وبعضها مرتبط مع الآخر من خلال شارع فاصل بينهما، مثال ذلك أسواق (العويس وطيبة، صحارى وحياة مول، في مدينة الرياض) وتلك أمثلة فقط والباقي كثير، حيث إن أغلب نسبة للمتسوقين هم من فئة النساء والأطفال، وانتقالهم مع أطفالهم من سوق إلى آخر بين السيارات العابرة والمسرة يشكل خطراً عليهم، وأصبح العام كله موسماً فلا نستطيع أن نذكر أن الموضوع عبارة عن أوقات من العام محددة والباقي يمكن أن نجد له حلاً وقتياً، لذا أتمنى أن تُحل مشكلة العبور في مثل هذه الطرق، حفاظاً على سلامة مرتاديها من الأطفال والنساء وغيرهم، ونعرف معاناتهم في عبور الطريق والأمر لا يحتاج إلى شرح وتوضيح. أيضاً وأنت تقف عند الإشارة لعبور الشارع تحتار في التوقيت المناسب لاتخاذ قرار العبور فتحتاج لتركيز وانتباه، وأقدام عداة أو أن تكون بمهارة رياضي الوثب الطويل، وتحتاج لأن تلتفت بمهارة في كل الاتجاهات لأنك قد تتوقع تحرك أي سيارة بسرعة نحوك من دون أن ينتبه لك لتفادى أي مشكلة وخطورة لا سمح الله. وتزداد المعاناة أكثر في عبور الجانب الآخر من الشارع لعدم توقف السيارات أثناء مشاهدتهم لمجموعة تود الانتقال للجانب الآخر من الشارع بأمان وسلامة، لذا أتمنى منع جميع السيارات من الاتجاه لليمين والإشارة حمراء احتراماً للمشاة، وكذلك تعزيز ثقافة احترام المشاة ووضع ضوابط صارمة لكل متجاوز، وتطبيق النظام بحق كل متجاوز، وحل إشكالية الانتقال بين بعض الأسواق على الأقدام، فلا تهاون في حياة من يستهتر في قيادة سيارته دون اكتراث بحق الطريق والعبور، وكذلك تفعيل إشارة عبور المشاة الضوئية فمع الزحام قطع بعض الطرق على القدمين أسرع من السيارة.



أريد حقي!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 ذو القعدة 1435هـ - 21 سبتمبر 2014م

[اضغط هنا](#)

عبد الله منور الجميلي

الأسبوع الماضي وتحديداً يوم الثلاثاء أطلقت وزارة العمل عبر بوابتها الإلكترونية نافذة (الثقافة العمالية)، لثقتمة خدمة تعريفية بحقوق وواجبات أطراف العملية الإنتاجية (الحكومة، أصحاب العمل، العمال)، وتبسيط الضوء على ما يتعلق بها من (العقود والأجور وساعات العمل، والتدريب والإجازات والبدلات وقواعد التأديب وإنهاء الخدمات، وتحتوي النافذة كذلك على إرشادات ونصائح وحلول للمشاكل العمالية).

وتلك الخطوة التي نفذتها (وزارة العمل) وإن تأخرت إلا أنني أجدّها بادرة رائعة تستحق الثناء في ظلّ معاناة مجتمعنا من غياب (ثقافة الحقوق).

فكما ذكرت هنا ذات مقال بأن الحقوق العامة لكل مواطن (أي مواطن) في بلده معلومة بالضرورة؛ وهي: (الكرامة، الحرية، والعدل، والمساواة، والرعاية من تعليم وصحة وسكن وعيش كريم).

لكن الغائب الأكبر في مجتمعنا هو معرفة الأنظمة والقوانين التي تكفل تلك الحقوق العامة، وتنتزحها من مختلف الجهات والمؤسسات الخدمية الحكومية كانت أو خاصة.

وأعتقد أن سبب ذلك تسليط الضوء على الواجبات المفروضة على المواطن، وتجاهل إظهار حقوقه التي تظل حبيسة كتب اللوائح، وسجينة الأدراج!!

فمثلاً الموظف الجديد عند تعيينه تُثلى عليه نصاً أو كتابة مهامه وما يلزمه من واجبات، أما التشريعات التي تُنصّ على حقوقه في الترقية والحوافز، بل وحتى عند طي القيد فلا ذكر لها، (والشواهد في هذا الميدان أكثر من أن تحصى)!!

ياجماعة نشر ثقافة الحقوق والواجبات والقوانين الموصلة لها من شأنه أن يقضي على الكثير من الإشكاليات والتجاوزات التي قد تعكر صفو العلاقة بين المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية والخاصة، كما أنها سوف تُحدّ من تسلط وتكبر بعض المسؤولين!

وهناك بعض المبادرات المشكورة في هذا الاتجاه، لكن لا بد أن تتضافر الجهود وتتكامل من خلال إطلاق حملة وطنية توعوية ترفع شعار (أريد حقّي في معرفة حقوقي)!



مخاطر القضاء المتخصص

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=23094>

أسامة القطاني

القضاء المتخصص يُعتبر أهم خطوة إصلاحية في مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء جاءت تطبيقاً لنظام القضاء، وهي ستسهم على تركّز الخبرات وتراكمها، مما يساعد على الإسراع في الحكم

لعمام المقبل ربما يكون بداية للقضاء المتخصص الذي طالما انتظرناه منذ فترة طويلة، وهو يأتي ضمن مخرجات مشروع الملك عبدالله -حفظه الله- لتطوير القضاء الذي بدأ بإصدار نظام القضاء عام 1428، ثم تلاه إصدار العديد من الأنظمة والتشريعات، وكلنا ندعو الله أن يُثمر ذلك قضاءً متفوقاً ومهنياً قريباً.

هناك محاكم متخصصة أنشئت من داخل القضاء العام مثل محاكم الأحوال الشخصية والإنهاءات والتنفيذ، وهذه تبدأ أعمالها من جديد وتستند على نفس التعليمات والأنظمة السابقة (باستثناء التنفيذ) حيث كانت تخصصاتها متناثرة بين المكاتب القضائية داخل الجهاز نفسه، فمثل هذه المحاكم لا تحتاج إلى الكثير من العمل التشريعي والتدريب لكون القضاة أنفسهم كانوا يمارسون التخصص نفسه ضمن تخصصات كثيرة أخرى. ولكن ماذا عن الاختصاصات التي لم تكن يوماً من ضمن اختصاص القضاء العام، وليس لدى قضاته أي خبرة ومعرفة بتلك الاختصاصات؟

من أهم المحاكم التي سيتم نقلها للقضاء العام قريباً فيما يبدو؛ المحاكم العمالية والمرورية والتجارية، وكل هذه التخصصات قائمة بذاتها في هيئات ولجان شبه قضائية، أو محاكم متكاملة مثل القضاء التجاري الذي كان تابعاً لديوان المظالم ولا يزال حتى كتابة هذا المقال. كل هذه التخصصات جديدة تماماً على القضاء العام، وتأهيل قضاتها (أو مستشاريها) مختلف كثيراً، فالمحاكم العمالية مثلاً؛ تعتمد في الجانب الإجرائي على لائحة مختلفة عن نظام المرافعات الشرعية الذي يعمل عليه القضاء العام، ولدى الهيئات العمالية مبادئ وسوابق (أحكام قضائية سابقة) مترامية على مدى سنوات طويلة، والتي بها يستقر القضاء العمالي حيث غالباً يلتزم بها، كما إن نظام العمل لم يعتد عليه قضاة القضاء العام ولا يدخل في اختصاصهم نهائياً، ولكن ماذا عن كل تلك الخبرة المترامية؟ هل سنتنقل مع نقل الاختصاص ليكون تحت القضاء العام بالرغم من أن آلية عمله لا تعتمد على المبادئ والسوابق ولا تلتزم بها؟ كما أن القضاء العمالي لا يتداخله أي

تخصص شرعي بحت، بل هو قضاء يعتمد على القانون (المتوافق مع الشريعة) بشكل كلي، فهل ستكون اشتراطات قضاة نفس اشتراطات قضاة العام بالرغم من أنه قد يكون من بينهم من مؤهله الوحيد كلية الشريعة؟ هذه التساؤلات أعتقد أنها مهمة وأتمنى أن تتم معالجتها ضمن الآلية التنفيذية لنقل الاختصاص القضائي. ولكن أهم من القضاء العمالي؛ ماذا عن القضاء التجاري الذي يُمثل قطاعا حساسا جدا؟ وهو في حاجة ماسة للاستقرار القضائي أكثر من أي قضاء آخر، حيث إن القضاء التجاري يعتمد أيضا على المبادئ والسوابق أيضا - وإن كان الالتزام أدبيا-، فهل ستتغير آلية عمل القضاء التجاري كليا بعد انتقاله للقضاء العام؟

القضاء التجاري سيكون بعد انتقاله للقضاء العام ملتزما بكل أنظمة وتعليمات القضاء العام ومن بينها نظام المرافعات الشرعية والتعاميم القضائية السائدة فيه، وهي تختلف نوعا ما عن آلية عمل القضاء التجاري حاليا، وأعتقد أن خطوة نقله للقضاء العام ذات حساسية شديدة، وأتمنى ألا تتم إلا بعد تسوية المشاكل القضائية والتشريعية التي قد تنشأ ومعالجتها بدقة تامة، فالقضاء التجاري يحتاج للاستقرار والثبات أكثر من أي قضاء آخر كون القطاع التجاري حساس ويحتاج لمعرفة جميع المخاطر التجارية بدقة، وربما أن أهم معايير تقييم المخاطر والبيئة الاستثمارية في أي بلد؛ هي مساحة القضاء والأنظمة التجارية، ولذلك أتمنى أن يُخصص القضاء التجاري بشيء من الخصوصية فيما يتعلق بالمبادئ والنواحي التشريعية الخاصة به.

هذا الأمر يسوقنا لفتح موضوع تأهيل القضاة وآلية اختيارهم، وهو موضوع مهم جدا، فمن الضروري اليوم أن يكون القضاة متخصصين في القضاء نفسه الذي يعين فيه، حتى لو وُضعت خطة يتم استكمالها في سنوات. المعهد العالي للقضاء اليوم لديه خمسة تخصصات جديدة منها التجاري والجزائي والأحوال الشخصية والعمالي والإداري، وكما أتمنى أن يتم تخصيص القضاة على الأقل في مرحلة مبكرة من التأهيل، فكل قاض يعمل في قضاء متخصص يكون تخصصه العلمي في نفس التخصص. نظام القضاء ينص على اشتراط كون القاضي يحمل شهادة البكالوريوس من الشريعة، وللأسف أن خريجي الشريعة يتخرجون وهم لم يدرسوا أساسيات القانون، ولا حتى النظام الأساسي للحكم في حدود علمي، بالرغم من أن أغلب القضاة لديهم اهتماماتهم الخاصة واطلاعم الشخصي، ولكن أتمنى أن تكون كلية الشريعة مخصصة لتخريج القضاة والمستشارين فقط ويركز فيها على كل ما يخص القضاء والفقه والقانون، فلا غنى لكل قاض عن معرفة قواعد القانون وأقسامه ومقدماته، فالقاضي يتعامل مع الأنظمة والتشريعات النظامية كثيرا وهو يحتاج بشكل أساس للتأهيل القانوني كثيرا، وكما أتمنى الإلزام بماجستير الأنظمة للملازمين القضائيين لما في ذلك من صالح البلد والقضاء.

أختم الكلام بأن القضاء المتخصص يُعتبر أهم خطوة إصلاحية في مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء جاءت تطبيقا لنظام القضاء، وهي ستسهم على تركيز الخبرات وتراكمها، مما يساعد على الإسراع في الحكم والبث في القضايا بإذن الله.

الاستقدام أخبار سارة .. ولكن الأزمة قائمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/21/article_888976.html

كلمة الاقتصادية

هناك وعود بتحسين أوضاع الاستقدام من حيث الخدمة والأسعار والسرعة وضمن حقوق الأطراف، وكان آخر هذه الوعود منذ أيام وعلى لسان وزير العمل، أن يكون ذلك خلال فترة زمنية وجيزة، ومع ذلك فالوضع قائم على حاله ولا جديد سوى تداول الأخبار عن قرب انفراج الأزمة ثم يعلق مسؤول آخر بعدم صحة قرب انفراج الأزمة وأن المفاوضات لا تزال قائمة وما إن يبدأ الحديث عن توقيع اتفاقيات ثم ظهور معوقات جديدة حتى ينتقل الحديث عن الأسعار وتعثُر

الاتفاق عليها ثم تركها للشركات والوسطاء الذين يتحكمون في السوق رغم وجود تفاهم بين الجهات الرسمية في الدول الأطراف.

والواقع أن سوق العمل ليست بيد الجهات الرسمية فهناك شركاء في القطاع الخاص يتحكمون في صياغة العقود وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين الجهات الرسمية فهناك لجان وطنية واتحادات عمالية وتجمع للوسطاء من مؤسسات وشركات يساهمون في تسيير أوضاع الاستفادة من خدمات العمالة وفي الجانب السعودي هناك رجا من وزارة العمل لشركات الاستفادة بمراعاة المواطنين بعدم رفع الأسعار، وهذا يعني أن رهان وزارة العمل على المنافسة في الأسعار بين شركات الاستفادة لن ينجح في حين تدافع شركات الاستفادة عن موقفها من الأسعار بأن سياسات وزارة العمل تؤثر في قوى العرض والطلب وهذا جعل الأسعار أعلى بكثير من دول مجلس التعاون رغم تشابه الظروف.

يبدو أن وزارة العمل ليست مستاءة من تعثر برامج الاستفادة فلديها برامج سعودة وتوطين وتركيز على توظيف العنصر النسائي وهي برامج تستطيع الوزارة أن تنجز فيها لأنها تمسك بجميع عناصر التأثير. أما الاستفادة فهناك أطراف رسمية وأهلية في الدول المصدرة للأيدي العاملة وهو ما يجعل العمل في موضوع الاستفادة مناصفة بين جهات رسمية وأهلية من الداخل وكذلك من الخارج.

صحيح أن عبء وزارة العمل ثقيل جدا، ولكن متى كانت الرؤية غير واضحة لها على المدى القريب فليس من المقبول التبشير بانتهاء الأزمة أو قرب انتهائها ما دامت المسافة بعيدة جدا عن عودة الاستفادة إلى سابق وضعه ومن الواضح أنه كانت هناك شروط تعجيزية تحاول بعض الدول فرضها كي يتم فتح الاستفادة منها وقد حسمت وزارة العمل الجدل حول الشروط والبنود ولم تسمح بتحويل الموقف إلى جدال، وطالبت بتعديل الشروط لتكون مقبولة مع حفظ حقوق الأيدي العاملة. ثم كان البحث عن مصادر بديلة هو الخيار الأفضل فاتجهت نحو الاستفادة من دول أخرى، وذلك في خطوة من الوزارة لفتح قنوات استفادة جديدة وكسر القناعات باحتكار سوق العمل المنزلية لدول معينة، وذلك من أجل تنويع مصادر الاستفادة وتقادي المعوقات التي تنتج عن محدودية دول الاستفادة.

لقد فوض مجلس الوزراء في وقت سابق وزير العمل بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول المرسلات للعمالة في إطار التنظيم الجديد، حيث تشارك وزارة العمل عددا من الجهات المعنية بالاستفادة، وهي جهات رسمية، ومنها ما يمثل القطاع الخاص في الغرف التجارية والصناعية التي تحتضن هموم رجال الأعمال الذين تضجروا من تلك الشروط التي تعتبر تجاوزا وتدخل في خصوصيات المواطن السعودي التي لا يقرّها النظام في المملكة.

ومع كل هذه الصلاحيات فإن الأزمة قائمة ومحل اللوم هو عدم مصارحة وزارة العمل للمواطنين عن عمق أزمة الاستفادة وحقيقة المصاعب الموجود في أرض الواقع وهو الحد الأدنى المطلوب من الشفافية فلم تعد وزارة العمل سوى مسكنات للصداع وليس فيها حل، وقد أصبحنا أمام واقع جديد وهو أن عهد سهولة الاستفادة انتهى بلا رجعة.

حقوق الإنسان في العالم

مطالب ببناء "تحالف" مشترك في مواجهة التكتلات الدولية مؤتمر العمل العربي يدعو إلى تعظيم معالجات قضايا التشغيل والبطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد 26 ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/21/article_888950.html

"الاقتصادية" من الرياض دعا مؤتمر العمل العربي في ختام أعمال دورته الـ 41، أول أمس في العاصمة المصرية القاهرة أطراف الإنتاج في البلدان العربية، إلى بذل مزيد من الجهد للإسراع في استكمال بناء "تحالف عربي" قوي قادر على الدفاع عن مكانة متقدمة ضمن التكتلات الإقليمية والدولية، من منطلقات اقتصادية واجتماعية وثقافية تكاملية، وليست تنافسية. أكدت توصيات المؤتمر الذي رأس وفد السعودية فيه الدكتور مفرج الحقباني نائب وزير العمل، أن التعاون العربي أصبح ضرورة لا جدال فيها، لتعظيم المعالجات القطرية والقومية لقضايا التشغيل والبطالة، والاستخدام الأمثل على مستوى الوطن العربي للطاقات المادية والبشرية المتوافرة، فيما أصدر المؤتمر قراراً بشأن تطوير التدريب والتأهيل المهني للنهوض بالتنمية البشرية وتعزيز القدرة التنافسية. تأتي هذه التوصيات بعد أن ناقش المؤتمر عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال من ضمنها تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي حول (التعاون العربي وأفاقه لدعم التشغيل)، وتقرير نشاطات منظمة العمل العربية خلال عام 2013م، وذلك بمشاركة 21 دولة عربية، ممثلة في وزراء العمل العرب، والوفود المرافقة لهم، إضافة إلى ممثلي أصحاب العمل والعمال، و22 منظمة عربية ودولية لمناقشة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، حيث مثلت المملكة عدد من المسؤولين برئاسة نائب وزير العمل، وعدد من أصحاب الأعمال وعدد من ممثلي العمال في المملكة. وقرر مؤتمر العمل العربي تشكيل مجلس إدارة منظمة العمل العربية من الفرق الثلاث "حكومات وأصحاب أعمال وعمال" لمدة سنتين من 2014 إلى 2016 على النحو التالي: عن فريق الحكومات "الإمارات، السعودية، السودان، ومصر"، كأعضاء أصليين، قطر عضواً احتياطياً، وعن فريق أصحاب الأعمال "زياد الحمصي من الأردن عضواً أصيلاً، وناصر المير من قطر عضواً أصيلاً، وعثمان مصطفى من السودان عضواً احتياطياً"، وعن فريق العمال "حسن فقيه من لبنان عضواً أصيلاً، والمخاريق الميلودي من المغرب عضواً أصيلاً، وجبالي محمد من مصر عضواً احتياطياً". من جهته أكد أحمد لقمان مدير عام منظمة العمل العربية أن شبكة معلومات سوق العمل التي تم إطلاقها خلال مؤتمر العمل العربي، ستسهم بشكل جيد في توفير فرص العمل والحد من الهجرة غير الشرعية بين الدول العربية.

وقال مدير عام منظمة العمل العربية خلال مؤتمر صحفي عقب انتهاء فعاليات مؤتمر العمل العربي، "إن وزارات العمل أصبحت على رأس الوزارات التي تسعى جدياً لمواجهة العثرات التي تواجه سوق العمل من بطالة وعماله خارجية وهجرة غير شرعية وقوانين وتشريعات تقف في صف العامل"، مؤكداً أن ثقافة التدريب لم تعد هامشية، وأن قضية التدريب هي مهمة جميع الدول وليست مهمة المنظمة فقط، مشيراً في ذات الوقت إلى أن المنظمة وضعت استراتيجية للتدريب بهدف تسليط الضوء على أهميته لمواجهة البطالة، خاصة أن نسبتها وصلت إلى 17 في المائة، أي ما يعادل 20 مليون عاطل عربي.

من جهتها، قالت الدكتورة ناهد عشري، وزيرة القوى العاملة والهجرة في مصر في المؤتمر الصحفي، الذي عقد عقب انتهاء فعاليات مؤتمر العمل العربي "إن القرار الصادر من الدورة الـ 41 الخاص بحقوق العمال في الدول التي تشهد اضطرابات سياسية، يعني جميع الدول، وليس دولة بعينها"، مؤكدة أن جميع التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمر، ستكون محل تفعيل من الدول الأعضاء في المنظمة.

وأوضحت الدكتورة عشري أن الهجرة غير الشرعية أزمة يعانها الجميع في معظم البلدان العربية، لافتة إلى أن المؤتمر ناقش عدداً من المقترحات من شأنها الحد من هذه الظاهرة.

وأكدت عشري أن إطلاق السوق العربية المشتركة سيسهم بشكل كبير في إنهاء عديد من المشكلات التي يعانيها العمال في كل أرجاء الوطن، كما ستحقق هذه الشبكة عدداً من الأهداف الإجرائية كبناء نظام عربي موحد لمعلومات سوق العمل، وزيادة التواصل بين أطراف الإنتاج، وتفعيل التعاون والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية العربية لتحقيق الترابط بين منتجي ومستخدمي البيانات الإحصائية.

ووافق مؤتمر العمل العربي في دورته الـ 41 برئاسة الدكتورة ناهد عشري ووزيرة القوى العاملة والهجرة في مصر، بمشاركة وزراء العمل وأصحاب الأعمال، وممثلي العمال في الوطن العربي- على قرار مصري يدعو إلى تثبيت حقوق العمال العرب وحماية مصالحهم، خاصة في البلدان التي تعاني اضطرابات أمنية وسياسية.

وتضمن القرار، فقرة عن حقوق العمال الفلسطينيين بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وكذلك حقوق الصيادين الفلسطينيين في الصيد بحرية في المياه الإقليمية المتفق عليها دولياً.

وأوصى القرار بالعمل في ظروف عمل تتفق مع الظروف الملائمة بما يحقق التعاون في مجال حقوق العمال وحق العامل العربي في التأمين الاجتماعي، وتأكيد على دور المنظمة في مراعاة الحماية الاجتماعية للعمال والتنمية للإنتاج والعمل. وأشار القرار إلى القلق من العنف الشديد في بعض الدول العربية وما يؤثر به في الثروة المادية والبشرية في تلك الدول، وكذلك الحفاظ على العمالة البشريّة من الاستقطاب والإحكام في تلك الأعمال العنيفة، وضرورة الحفاظ على الحقوق العمالية وفقاً لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

وأكد القرار الحفاظ على العمالة العربية من المخاطر التي تتعرض لها والحفاظ على حقوقها الاجتماعية، والتواصل مع الدول العربية وخبراء مختصين في الاضطرابات الأمنية والإنتاج، لمناقشة تلك الظروف ورفع مذكرة بها لمؤتمر العمل العربي.



كاريكاتير



التعصب الرياضي وبيئة العمل!



اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد 26
ذو القعدة 1435 هـ - 21 سبتمبر
2014م

<http://www.alyaum.com/article/4015874>